

## تقرير الأمين العام عن السودان

### أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في بيان رئيسه المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/16)، إلى الأمين العام، أن يبدأ الأعمال التحضيرية اللازمة لإيجاد أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم بشكل كامل تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. ووفقا للبيان، أنشأت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالسودان لكي تتابع عملية السلام عن كثب وتكون بمثابة منتدى لوضع استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ الاتفاق الحتمي. كما أوفدت بعثة تقييم أولية إلى السودان وكينيا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقد أُتيحت للبعثة فرصة مفيدة للتشاور مع الأطراف على جميع المستويات، بالإضافة إلى فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، (الإيغاد) ومجتمع المانحين، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وآليات الرصد القائمة المنتشرة حاليا في البلد. واستطاعت البعثة أيضا أن تقيّم الوضع العام في إطار الاستعدادات لعملية الأمم المتحدة المقبلة في السودان.

٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، زار المنطقة مستشاري الخاص، السيد محمد سحنون، يرافقه موظفون من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، واجتمع بكبار المسؤولين من إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، والسودان، وكينيا، ومصر، بمن فيهم رؤساء إريتريا وأوغندا والسودان؛ وزعيما الوفدين السودانيين في محادثات السلام في نايفاشا بكينيا؛ والمسؤولون عن الوساطة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ بالإضافة إلى المراقبين الدوليين في المحادثات، من أجل استشارتهم حول الوضع الراهن للتخطيط لعملية الرصد والتحقق المقبلة في السودان. ومن الأمور المشجعة، الاستقبال الذي حظي به مستشاري



الخاص. وأود في هذا المقام أن أعرب عن تقديري للأطراف والحكومات في المنطقة لدعمها عملية السلام ولاستجابة الأمم المتحدة المزعم القيام بها.

٣ - وكانت في السودان منذ أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مجموعة صغيرة من الخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة يقومون بالتخطيط السوقي والتقييمات على أرض الواقع. وتمثلت مهمتهم في إيجاد الأماكن والتسهيلات الملائمة في الخرطوم وفي أماكن أخرى، والتعرف، بمساعدة الأطراف، على المناطق الملائمة لإنشاء مقار القيادة، والمعسكرات، وغير ذلك من الأماكن التي ستخصص للأمم المتحدة في حالة القيام بالعملية المقبلة. وقد تمكن الفريق من الاتصال بالسلطات الوطنية على المستوى الفني لاطلاعها على السياسات والممارسات الاعتيادية التي تقوم بها الأمم المتحدة عند تنفيذ عمليات دعم السلام. وعمل الفريق أيضا على نحو وثيق مع زملاء الفريق القطري للأمم المتحدة من أجل زيادة تطوير السوقيات المشتركة للأمم المتحدة، ودعم استراتيجية مرحلة تنفيذ السلام. كما أفاد الفريق من المشورة التي قدمتها عملية شريان الحياة في السودان، وهي منظمة عملت سنوات طويلة في بيئة تنطوي على التحدي في جنوب السودان، ثم واصل الفريق مشاوراته مع آليات الرصد القائمة المنتشرة في السودان.

## ثانياً - حالة عملية السلام

٤ - لما كان أعضاء المجلس على علم بأن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش قد توصلتا بعد أشهر من المفاوضات إلى اتفاق حول البروتوكولات الثلاثة المتبقية المتعلقة بتقاسم السلطة؛ وحول مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأببي حيث تكمل هذه البروتوكولات سلسلة الاتفاقات الستة وتمثل سنتين تقريبا من العمل منذ التوقيع على البروتوكول الأول في ماشاكوس بكينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وتبع ذلك بروتوكولان عن الاتفاقات الأمنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وعن تقاسم الثروة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتمثل هذه البروتوكولات مع الالتزام الرسمي للأطراف باختتام المفاوضات باتفاق سلام شامل طال انتظاره، وذلك في أقرب وقت ممكن.

٥ - ولقد كان السودان غارقا باستثناء ١١ سنة في ما مجموعه ٤٨ سنة منذ استقلاله في عام ١٩٥٦، في غمار نزاع أهلي. ولم تعرف أجيال من الشعب السوداني إلا ما جلبته على البلد العواقب الوخيمة لحرب مستمرة، بما في ذلك خسائر الأرواح والدمار على نطاق واسع، والتشرد الداخلي الهائل، وأزمات اللاجئين، والمجاعة.

٦ - واندلعت في عام ١٩٨٣ الحرب الأهلية التي تعمل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش على إخماتها، بعد انهيار اتفاق أديس أبابا لعام ١٩٧٢. ودمر النزاع الذي استمر ٢١ سنة جزءا كبيرا من أكبر دولة في أفريقيا كما حرم البقية من الاستقرار والنمو والتنمية. وقد دفع الشعب السوداني ثمنا باهظا، حيث مات أكثر من مليوني شخص، وجرى اقتلاع أربعة ملايين شخص، من ديارهم الأصلية، فيما سعى نحو ٦٠٠.٠٠٠ شخص إلى عبور حدود السودان كلاجئين. وفي كثير من الأحيان تخطت طبيعة وحجم مشاكل البلد الحدود فانتقلت إلى البلدان المجاورة كسبب البؤس وانعدام الأمن في المنطقة.

٧ - وخلال سنوات طويلة ظلت جهات خارجية متنوعة، بما في ذلك الدول المجاورة، والمناخون المعنيون، ودول أخرى، فضلا عن الأطراف نفسها، تبذل محاولات شتى لإنهاء الصراع. غير أن التعقيد الهائل للحرب وغياب الإرادة السياسية حالا دون إيجاد حل مبكر للصراع. وفي عام ١٩٩٣، شارك رؤساء الإيغاد في ذلك الوقت في المبادرة الأخيرة الرامية إلى جمع الأطراف على صعيد واحد. وكانت تلك بداية عملية طويلة أدت بصورة بطيئة، وإن كانت أكيدة، إلى بلوغ عتبة اتفاق للسلام. ولن يكون التوقيع على اتفاق سلام شامل إلا بفضل تفاني الإيغاد، فضلا عن الحنكة السياسية لأعضائها، لا سيما حكومة كينيا.

٨ - هكذا أصبحت أخيرا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش، بعد إكمال سلسلة من البروتوكولات الإطارية في وضع يمكنهما من إنهاء الحرب الطويلة الأمد. ويتوقف الأمر الآن على الحكومة وعلى الحركة الشعبية لاختتام المفاوضات بسرعة والتوقيع على اتفاق سلام شامل بعد المحادثات المفصلة التي أحرقت حول وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية، فضلا عن طرائق التنفيذ والضمانات الدولية.

٩ - على أن المجتمع الدولي بات يواجه مهمة شاقة حقا في مساعدة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش على التغلب على خلافاتهما خلال تنفيذ السلام. وسوف يكون اتفاق السلام النهائي معقدا للغاية، إذ يجمع بين اتفاقات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، وتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، والإدارة المقبلة لثلاث مناطق في وسط البلد. وسوف يغير التنفيذ بشكل جذري الواقع السياسي الراهن في السودان. وبينما تسعى البروتوكولات إلى التصدي للأسباب الأولية للحرب، ربما تخضع بعض الصيغ لتفسير مختلف. وسيطلب تنفيذ هذه الوثيقة قدرا كبيرا من الثقة والصبر من جانب الأطراف ومن جانب الطرفين ومن جانب المجتمع الدولي. وما يراهن عليه الشعب السوداني والطرفان خطير للغاية،

مما يجعل الفترات الفاصلة التي تدوم ست سنوات ونصف السنة محفوفة بالمخاطر، وسوف تنشأ أكيدا خلالها خلافات رئيسية.

١٠ - وبينما يستحق الثناء العمل الطويل الذي أُنجز في نايفاشا، فثمة ما يدعو إلى قدر من القلق لأن عملية السلام لم تشمل سوى الطرفين الرئيسيين. وينحصر أول اختبار للاتفاق في قدرة الطرفين على جعل الاتفاق مقبولا، لا لأنصارهما الفوريين فحسب، بل أيضا للكيان السياسي الأوسع في السودان، لأن الشعب السوداني بأكمله يعتبره حلا قابلا للتطبيق. ومع ذلك، ستظهر حتما عناصر غير راضية عن الاتفاق فتحاول تقويضه، حيث لا مصلحة لها في أن ينجح أي اتفاق، بالإضافة إلى أنها ستعمل على حمل الطرفين على سلوك عكس المسار الذي التزموا بالمضي فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى بعض الجهات الخارجية إلى التأثير على عملية التنفيذ من أجل تحقيق امتيازات محلية. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي وعملية الأمم المتحدة سيواجهان اختبارا وظروفا صعبة أثناء مساعدتها وعملها مع الطرفين في الفترات الفاصلة لوضع السلام موضع التنفيذ.

### ثالثا - فريق الأمم المتحدة المتقدم المقترح

١١ - في رسالتي المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى مجلس الأمن لإطلاعه على رغبي في إرسال فريق من الخبراء التقنيين التابعين للأمم المتحدة إلى السودان لبدء التحضير لعمليات الانتشار المقبلة، أكدت على أن الأمر يتطلب وقتا تحضيرا طويلا للتصدي بشكل أفضل للتحديات السوقية الهائلة التي ستواجه عملية الأمم المتحدة المقبلة في السودان. فحجم البلد وحده - الذي يقارب حجم أوروبا الغربية - والانعدام الكامل للهيكل الأساسية في الجنوب دليل على أن الأمم المتحدة ستعمل في ظروف تكتنفها جد صعوبات جمة. وإن خطوط الاتصالات المحتملة التي ستستعملها عملية الرصد والتحقق المقبلة تعادل تقريبا المسافة التي تقع بين مدينتي نيويورك وهيوستن، علما بأن عدة قطاعات تعادل حجم النمسا أو ولاية نيويورك. فالسودان أكبر من سيراليون بمقدار ٣٥ ضعفا، علما بأن سيراليون تستضيف عملية سلام كبيرة تابعة للأمم المتحدة. كما أن الأبعاد السوقية التي ستواجهها العملية المقبلة ستكون أكبر بشكل طفيف من تلك الأبعاد التي تم مواجهتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لحالة الهياكل الأساسية المتردية في جنوب السودان، وما تتسم به المهام التي يُنتظر أن تؤديها عملية الرصد والتحقق المقبلة، من تعقيد واتساع لم يسبق لهما مثيل، سيتعين أن يكون الدعم السوقي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضخما من حيث حجمه.

١٢ - وستتطلب المساعدة الناجحة في تنفيذ الاتفاق السوداني في منطقة من هذا الحجم استجابة واسعة النطاق ودقيقة التنسيق من جانب المجتمع الدولي. وقد أقرت الأمم المتحدة أنه لن يتسنى تنفيذ اتفاق السلام هذا بغير استراتيجية مشتركة ومتكاملة لأجهزتها ووكالاتها وبرامجها. وقد بدأت بالفعل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالسودان عملها للتأكد من أن الأمم المتحدة تستطيع أن تدعم بشكل كامل تنفيذ الاتفاق بصورة منهجية ومتكاملة. ومع ذلك، وبالإضافة إلى العمل الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة، يُحتمل أن يتضمن الاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان طلبات لأداء كثير من المهام التي لا تقع ضمن اختصاص المنظمة وعليه سيتعين على المجتمع الدولي، أن يستجيب لهذه الطلبات على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، ويجب في هذه الحالة تنسيق هذه المهام وجعلها منسجمة مع الجهود المبذولة في مجال التنمية.

١٣ - وبينما لا يزال العمل جارياً لرسم المهام المحددة والوقوف على التشكيل الدقيق لعملية الرصد والمراقبة المقبلة في السودان، استناداً إلى ما تم التوصل إليه حتى الآن من اتفاقات وتفاهات، يُحتمل أن تشمل الاحتياجات ما يلي:

- الشؤون السياسية/المساعي الحميدة؛
- رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛
- رصد وتنسيق الدعم الخارجي والمساعدة المقبلة المقدمة إلى نزع الأسلحة والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والأفراد المرتبطين بالجماعات المسلحة؛
- تسهيل التنمية والأنشطة الإنسانية، بما في ذلك رصد عودة اللاجئين والمشردين داخلياً؛
- الشؤون المدنية؛
- تنسيق الدعم لبناء القدرات، فضلاً عن إمكانية الرصد وتقديم المساعدة في المجالات التالية:
- الشرطة ومؤسسات سيادة القانون؛
- حقوق الإنسان وحقوق الطفل؛
- تنسيق أنشطة الأعمال المتعلقة بالأغام؛
- المساعدة الانتخابية؛
- الإعلام.

١٤ - ونظرا للصعوبات السوقية التي ستواجهه عند انتشار عملية الأمم المتحدة، فضلا عن الوضع السياسي الهش الذي يمكن أن يكون سائدا عندما يحاول المقاتلون التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، من الأهمية بمكان أن تتوفر قدرة استقبال إدارية للحرص على بدء عملية الانتشار بسلاسة وسرعة في أقرب وقت ممكن. وتشير التقديرات إلى أنه يجب أن تنتشر عملية الأمم المتحدة المقبلة على مراحل. وكخطوة أولى، وفي إطار السلطة التي تتيحها الوثيقة S/PRST/2003/16، سوف أضيف أفرادا إلى المجموعة الصغيرة من الموظفين الموجودين بالفعل في السودان وعليه سأرسل موظفين دعم إضافيين على الفور.

١٥ - وستتضم هذه المجموعة إلى الفريق المتقدم التابع للأمم المتحدة الذي أقترح أن يوافق عليه مجلس الأمن. ونظرا للطابع المتعدد الأبعاد الذي يمتثل أن تتسم به للعملية المقبلة، وفي ضوء الحاجة إلى ضمان وحدة الجهود من جانب منظومة الأمم المتحدة، ومن أجل التصدي على أفضل وجه للتحديات السوقية، ينبغي أن يضم الفريق المتقدم خبراء في جميع المجالات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى موظفي اتصال، وموظفي أمن، وعنصر دعم قوي في البعثة. وسوف يكفل الفريق المتقدم الاستعدادات المتسقة بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للاضطلاع بدور المنظمة في فترة ما بعد الصراع في السودان، كما ينشئ الفريق اتصالات رفيعة المستوى، فضلا عن إيجاد علاقات عمل مع الأطراف على الأرض. وسيتألف الفريق من عدد يصل إلى ٢٥ ضابط اتصال عسكري وعنصر دعم عسكرية. وسينتشر ضباط الاتصال العسكريين في القطاعات المختارة الرئيسية؛ وسيجرون الاتصالات العسكرية مع الأطراف بخصوص التحضيرات العملية اللازمة لعملية الأمم المتحدة المقبلة، وسيقومون بقدر الإمكان بتعزيز ترتيبات الاتصال بين قوات الطرفين المسلحة في الميدان. ويجب أن يكون عنصر دعم البعثة قويا بما يكفل قدرته على تقديم خدمات الدعم الفعالة لواجبي الخطط التقنية وأن يواصل في نفس الوقت القيام بالتحضيرات الإدارية والسوقية العملية الجارية التي ستساعد على إنشاء عملية الرصد والتحقق من دعم السلام بصورة سلسلة وسريعة. ويشمل ذلك مسح وإعداد مناطق الاستقبال والتمركز، ومواقع الانتشار، ومواقع ترحيل الاتصالات، ووضع المعدات الضرورية في المواقع المحددة مسبقا، وتحديد الموظفين المحليين المؤهلين لتعيينهم في المستقبل. وسيحتاج الفريق أيضا إلى خدمات طائرة مخصصة تتيح لهم حرية السفر داخل المنطقة. ويُنتظر أن ينضم الفريق المتقدم إلى البعثة إذا قرر مجلس الأمن إنشاءها عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

١٦ - وأنا أعتزم أن أعين في القريب العاجل أفراد القيادة العليا المسؤولة عن عملية السلام المقبلة للأمم المتحدة، ومن بينهم ممثل خاص، ونائبان للممثل الخاص لترؤس التحضيرات

الجارية. وبينما أتوقع أن يتولى ممثلي الخاص، ومعه الأفراد الرئيسيون في الفريق المتقدم، قيادة وفد الأمم المتحدة في المرحلة النهائية لمبادرات السلام في نايفاشا، سوف أوفد على الفور إلى السودان أحد نائبي ممثلي الخاص، الذي سيقوم أيضا بدور المنسق المقيم/المنسق الإنساني للأمم المتحدة. وأرى أنه من الضروري القيام بهذه التعيينات في هذه المرحلة من أجل ضمان الاستمرارية بين المفاوضات في نايفاشا ومراحل التنفيذ اللاحقة، ومن أجل تسهيل سرعة إيفاد منسق مقيم/منسق إنساني جديد للأمم المتحدة في ضوء الظروف الطارئة الإنسانية الراهنة داخل السودان.

١٧ - وسيحتاج الفريق المتقدم للقيام بالمهام المذكورة أعلاه، إلى التعاون الكامل والمتواصل من جانب حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. كما سيحتاج الفريق بصفة خاصة إلى أن يُمنح جميع الامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لكي يستطيع أن يؤدي بصورة فعالة مهامه، بما في ذلك توفير حرية حركة كاملة وغير مقيدة في جميع أنحاء السودان لكي يستخدم أسرع الطرق المتاحة، بالإضافة إلى إعفائه من القوانين المتعلقة بجوازات السفر والتأشيرات، ومنحه الحق بأن يستورد ويصدر بدون قيود جميع الإمدادات والمعدات اللازمة له، مع كفالة حرية الاتصالات وإمكانية تعيين موظفين محليين. ومن أجل تأكيد التزام الطرفين السودانيين باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتمكين الفريق المتقدم من القيام بمهامه، سوف أجري مشاورات حول مشروع اتفاق مع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يأذن بإنشاء الفريق المتقدم. وسوف يتيح هذا الاتفاق، من حيث المبدأ، تطبيق اتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، علما بأن السودان طرف فيها، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عن عمليات حفظ السلام وعمليات السلام، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة باتفاق مركز القوات النموذجي (A/45/594)، واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وسوف يشمل هذا الاتفاق أيضا أحكاما تتصل بمنح تسهيلات للمتعاقدين وموظفيهم الذين يعملون مع الأمم المتحدة من أجل إمدادهم بالبضائع و/أو الخدمات.

## رابعاً - ملاحظات ختامية

١٨ - جاء التوقيع الأخير على البروتوكولات المتعلقة بتقاسم السلطة، وبمناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي، ليمنح الشعب السوداني، بل وبالفعل المنطقة بأكملها، الأمل في أنه يمكن الآن وضع نهاية أكيدة للحرب الوحشية التي جعلت حياة ملايين من السودانيين مؤلمة لفترة تزيد عن عشرين سنة. وينعقد اجتماع المجتمع الدولي على رغبته على جعل عملية

السلام تصل إلى نهاية مبكرة وناجحة. وإني على قناعة بأن إرسال الفريق المتقدم، كما أوصيت بذلك في هذا التقرير، من شأنه أن يؤكد التزام المجتمع الدولي بمساعدة الطرفين. كما أنه سيعزز قدرة الأمم المتحدة نفسها على أن تقدم المساعدة بسرعة إلى الشعب السوداني في مرحلة انتقاله إلى حقبة السلام والتنمية الجديدة التي طال انتظارها.

١٩ - لقد قطعت عملية السلام السودانية شوطا كبيرا في الأشهر الأخيرة بعد سنوات من الفجر الكاذب. وكانت المفاوضات التي أُجريت برعاية الإيغاد عملية مضيئة واجهت في كثير من الأحيان احتمالات الإخفاق. وأخيرا، وبعد سنوات طويلة من الحرب، وضع الطرفان بلدهما عند مفترق طرق تاريخي يمثل أفضل فرصة لإنهاء أطول حرب وأصعبها في أفريقيا. وأنا أرحب بالطرفين ولا سيما بزعيم كل وفد من الوفدين، النائب الأول لرئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الدكتور جون قرنق مابيور لأنهما التزما بإبرام البروتوكولات الإطارية. كما وأحيي عمل جميع الشركاء الخارجيين في عملية السلام هذه، لا سيما فريق الوساطة التابع للإيغاد، بقيادة كينيا، والبلدان الثلاثة وهي النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء منتدى شركاء الإيغاد.

٢٠ - مع ذلك، ففيما يقدم المجتمع الدولي التهنئة إلى الذين عملوا بصورة جادة للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها، ينبغي توخي الحذر في ثلاثة مجالات تثير القلق وهي أنه يتعين على الطرفين أن ينفذا ما وقعا عليه بحسن نية؛ وأن يستغل الطرفان ما لديهما من نفوذ لوضع حد بشكل فوري للقتال في إقليم دارفور عند منطقة ملكال بأعالي النيل وغيرها، وهو الأمر الذي لا يزال يؤدي إلى خسائر في الأرواح وضياع الأرزاق؛ وأن يفهم المجتمع الدولي ويوافق على أن السلام لن يتحقق في السودان إلا من خلال الالتزام الثابت والمستمر الذي يتطلب مبالغ طائلة في مجالات الاستثمار والتمويل.

٢١ - إن تنفيذ البروتوكولات الإطارية في السودان سيتسم بالصعوبة على غرار الصعوبة التي صودفت في إعداد هذه البروتوكولات، وستطراً ظروف متعددة، خلال الست سنوات ونصف السنة المقبلة، حيث يتحول التفاؤل الذي نشعر به الآن إلى ذكرى بعيدة. ولقد قدم كل طرف توضيحات حساما لإبرام هذه البروتوكولات، وسيتعين تقديم مزيد من التوضيحات إذا أُريد التقييد بهذه الاتفاقات خلال تنفيذ السلام. وأنا أدعو الطرفين إلى احترام التزاماتهما لأنه لن تتوفر لديهما القدرة على توفير مستقبل سلمي ومستقر لشعبهما إلا عن طريق تنفيذ هذه الاتفاقات بنية حسنة، فهذا هو المستقبل الذي يستطيع أن يعيش فيه السودانيون جميعهم دون خشية من العنف أو التمييز، وتحتل فيه بصورة مركزية المثل التي كرسها الطرفان في

بروتوكول ماشاكوس، ألا وهي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية الدينية، وتقرير المصير.

٢٢ - وفي نفس الوقت الذي تتعهد فيه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش بالالتزام بالسلام، يستمر القتال في أجزاء أخرى من البلد. ويساورني القلق بسبب العنف الذي يعاني منه شعب الشُّلك في أعالي النيل في جنوب السودان، فضلاً عن الاندلاع الأخير للاشتباكات في أجزاء أخرى من الجنوب. وأناشد الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش أن يبرهننا على التزامهما بالسلام باستخدام نفوذهما للعمل على وقف القتال بشكل كامل. وبالمثل، فإن الوضع الكارثي في دارفور مشكلة ستجعل من تنفيذ اتفاق السلام السوداني يتسم بصعوبة أكبر. وإن التوصل لاتفاق حقيقي بشأن دارفور سيكون أمراً أساسياً لضمان نجاح دور الأمم المتحدة المقبل في السودان. وذلك لأن القيام بعملية الرصد والتحقق المتفق عليها في أحد أجزاء البلد، بينما يندلع الصراع في جزء آخر منه سيجعل الاستمرار سياسياً في عملية السلام داخل السودان وعلى الصعيد الدولي أمراً صعباً. ولهذا فإنني أحث الأطراف في هذا الصراع على التوصل لاتفاق سياسي بدون تأخير.

٢٣ - كما أناشد المجتمع الدولي مواصلة أداء دوره أثناء المرحلة النهائية للمفاوضات، وأثناء الفترات الفاصلة الطويلة التي ستبغ اتفاق السلام الشامل. ولن تمثل جهود الأمم المتحدة إلا جزءاً صغيراً من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق السلام في السودان. وسوف يكون الدعم القوي والاستثمارات التي يقدمها المجتمع الدولي أمراً حيوياً لنجاح عملية السلام، حيث إن إعادة بناء بلد شاسع من هذا القبيل عملية بالغة الضخامة. وبدون التزام مستمر ومتواصل، هناك احتمال قوي لكي يعود جنوب السودان إلى حالة الصراع والفوضى. كما أنني أحث المجتمع الدولي على أن يقدم الاستثمارات اللازمة للمساعدة على تحقيق السلام لصالح الشعب السوداني الذي عانى منذ مدة طويلة، ولتحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة. وكخطوة أولى، أوصي بأن يدعم مجلس الأمن إنشاء الفريق المتقدم، على النحو المذكور في الفقرتين ١٥ و ١٦ من هذا التقرير، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر.